

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الأونكتاد

حظر

يُحظر اقتباس محتويات هذا التقرير أو تلخيصها في
وسائط الإعلام المطبوعة أو المذاعة أو الإلكترونية
قبل 22 أيلول/سبتمبر 2020، الساعة 18/00
بتوقيت غرينتش

تقرير التجارة والتنمية لعام 2020

من الجائحة العالمية إلى الرخاء للجميع:
تجنب ضياع عقد آخر

استعراض عام



الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير التجارة والتنمية لعام 2020

من الجائحة العالمية إلى الرخاء للجميع:
تجنب ضياع عقد آخر

استعراض عام



الأمم المتحدة

جنيف، 2020

ملاحظة

© 2020، الأمم المتحدة

النفاد إلى هذا العمل متاح للجميع بامثال رخصة المشاع الإبداعي التي استُحدثت من أجل المنظمات الحكومية الدولية، عبر الرابط التالي: <http://creativecommons.org/licenses/by/3.0/igo/>.

ليس في التسميات المستخدمة في هذا العمل وفي طريقة عرض المادة الواردة في أي خريطة فيه ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها.

ويُسمح بتصوير مقتطفات واستنساخها مع الإشارة إلى المصدر على النحو الواجب. وينبغي أيضاً موافاة أمانة الأونكتاد بنسخة من المنشور الذي يتضمن النص المقتبس أو المعاد طبعه؛ عنوان البريد الإلكتروني: gdsinfo@unctad.org.

حُرِّر هذا المنشور خارج الأونكتاد.

ويصدر الاستعراض العام الوارد هنا أيضاً كجزء من تقرير التجارة والتنمية لعام 2020 (UNCTAD/TDR/2020).

منشور للأمم المتحدة صادر عن
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

UNCTAD/TDR/2020 (Overview)

استعراض عام

المستقبل لم يعد كما كان

يشهد الاقتصاد العالمي ركوداً عميقاً وسط جائحة لا تزال بلا كايح. والآن حان الوقت لوضع خطة من أجل الانتعاش العالمي، خطة تستطيع أن تعيد بمصداقية حتى أضعف البلدان إلى وضع أقوى مما كانت عليه من قبل. والوضع السابق هو هدف غير جدير بهذا الاسم. والمهمة عاجلة، حيث نشهد في الوقت الحالي أن التاريخ يعيد نفسه، وهذه المرة مع مزيج مزعج من المآسي والمهازل.

وقبل عشر سنوات، تعهدت الاقتصادات الكبرى في العالم بأن تحقق النهضة من كبوة أسوأ أزمة مالية شهدها العالم منذ الكساد العظيم، واستخدمت لهجة توحى باستعدادها لإعادة تشكيل النظام الدولي بطريقة تستلهم من الذين قادوا المسيرة للخروج من الحرب والخراب بعد عام 1945. وفي نيسان/أبريل 2009، اجتمع قادة مجموعة العشرين في لندن للاتفاق على جملة من الإجراءات الجماعية استجابةً للأزمة المالية العالمية التي أوقعت بقيادة هذا العالم من طوكيو إلى واشنطن وبيجين إلى بوينس آيرس.

وكانت الخطة التي اتُّفق عليها في لندن جريئة: استعادة الثقة، وتحقيق النمو، وتوفير فرص العمل؛ وإصلاح النظام المالي للعودة إلى الإفراض؛ وتعزيز التنظيم المالي لإعادة بناء الثقة؛ وتمويل المؤسسات المالية الدولية وإصلاحها للمساعدة على الخروج من هذه الأزمة ومنع تكرارها في المستقبل؛ والنهوض بالتجارة والاستثمار العالميين والتصدي للحماية؛ وتحقيق انتعاش شامل ومستدام بيئياً.

ولكن ذلك لم يحدث. أو بالأحرى، إن ما أُحرز من تقدم كان في اتجاه الالتفاف على هذه التعهدات أكثر منه في اتجاه الوفاء بها: فقد أنفقت تريليونات الدولارات على إصلاح النظام المالي ولكن دون أن يبدي المصرفيون تحسُّرهم على أخطائهم السابقة بشكل

واضح وصريح أو يخضعون للمساءلة، سواء في شكل ملاحقات قضائية أو عن طريق الإصلاح الجاد؛ وتشكلت اتفاقات جديدة للتجارة الحرة ولكن دون الاعتراف بأن الاتفاقات السابقة قد أسهمت في إيجاد عالم ازدادت فيه أوجه عدم المساواة والهشاشة؛ فقد انتقلت أوروبا والولايات المتحدة إلى مرحلة من "الإصلاحات الهيكلية" والتكشف بناءً على فرضية خاطئة مفادها أن الإفراط في القيود وتضخم القطاع العام سيقيّدان النمو في المستقبل. والنتيجة هي دورة قائمة بذاتها اجتمع فيها ضعف الطلب الكلي، والنمو الفاتر، واتساع دائرة عدم المساواة.

والآن هناك أزمة أخرى، في شكل عامل مُمرض مجهري شق طريقه حول العالم من سوق للغذاء في وسط الصين، بصدد تعرية حقيقة أوجه القصور في الاقتصاد العالمي وفي طريقة إدارته. ففي آذار/مارس من هذا العام، مع تحول عدوى "كوفيد-19" إلى جائحة شاملة وارتفاع عدد الوفيات، اختارت الحكومات في مختلف أنحاء العالم انتهاج سياسات تُدخل الاقتصاد في حالة غيبوبة - حيث أوقفت كل التفاعلات البشرية التي تحدد جزءاً كبيراً من الحياة التجارية - لمنع حدوث إصابات جديدة وتخفيف العبء على الأنظمة الصحية. وقد دفع هذا الإغلاق العظيم، كما يسميه صندوق النقد الدولي، بالاقتصاد العالمي إلى الركود في عام 2020 على نطاق غير مسبوق منذ ثلاثينيات القرن الماضي. واعتمدت حزم إجراءات ضخمة لإنعاش الاقتصاد، ولا سيما في الدول المتقدمة، وتضافرت جهود الأوساط الطبية بحثاً عن لقاح. ومع ذلك، يتزايد عدم اليقين ويستمر القلق يوماً بعد يوم. ولا يمكن استبعاد موجات إضافية من العدوى والوفاة.

ويصعب قياس الأثر الإجمالي المترتب على العمالة هذا العام نتيجة تظافر إجراءات الإغلاق والتعويضات المؤقتة والعودة إلى العمل. ومع ذلك، تقدر منظمة العمل الدولية أن الأزمة تهدد أكثر من 500 مليون وظيفة في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في العالم النامي، وفي حين أن عدداً كبيراً من العمال سيستعيدون نشاطهم العادي بعد رفع قرارات الإغلاق في أماكن العمل، فإن بعضهم سيفقدون وظائفهم بشكل دائم؛ وتشير التقديرات إلى أن ما لا يقل عن 100 مليون وظيفة سوف تختفي تماماً بحلول نهاية العام. وعلاوة على ذلك، سيقع ما بين 90 مليون و120 مليون شخص في براثن الفقر المدقع في العالم النامي، مع ما سيتبع ذلك من جوع وسوء تغذية، في حين ستتسع الفجوات في الدخل في كل مكان. وتندرج هذه التطورات بارتفاع هائل في حالات المرض والوفاة.

والأمل في نهضة الاقتصاد السريعة من كبوة الركود نتيجة فتح علمي - في شكل لقاح فعال و متاح على نطاق واسع - لا يمكن أن يعمينا عن رؤية الأخطار الأخرى البشرية

المصدر المتوقعة في المستقبل. فإذا اختارت الحكومات أن تنتهج سياسة تقشف مالي سابقة لأوانها في محاولة لخفض الدين العام واعتمدت الشركات استراتيجية قوية لخفض التكاليف في محاولة لدفع عجلة الصادرات، فإن من المرجح أن يتبخر كل أمل في تحقيق الانتعاش، مع احتمال حقيقي أن يتكرر الركود في العديد من البلدان في عام 2022.

ويشكل هذا الخطر مصدر قلق خاص بالنسبة للبلدان النامية حيث إنه يحدّ تظافر العمل غير المستقر، وارتفاع مستويات العجز عن تحمل الدين، وعدم كفاية الحيز المتاح للتدخل على صعيد السياسات المالية والعامّة، من الخيارات المتاحة لهذه البلدان للتصدي للأزمات من أي نوع، ناهيك عن أزمة بحجم جائحة كوفيد-19. وقد كشفت الحاجة الملحة إلى زيادة الإنفاق على الصحة في ظل انخفاض الإيرادات الضريبية، إلى جانب انهيار إيرادات التصدير ومدفوعات الديون واجبة السداد، عن فجوة في التمويل في العالم النامي تقدّر بـ 2 إلى 3 تريليونات من الدولارات، لم يقدر المجتمع الدولي حتى الآن على معالجتها. وهناك خطر بالغ في أن يجرّ هذا النقص في التمويل البلدان النامية إلى عقد ضائع آخر ينهي أي أمل في تحقيق الطموح النابع من خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ثم إن عجز المجتمع الدولي عن الاتفاق على إجراءات شاملة لتجميد الديون وشطبها، والرغبة عن التعجيل بتوفير مستويات مناسبة من السيولة الطارئة، والإحجام عن كبح جماح حاملي السندات المارقين في المفاوضات المتعلقة بالديون السيادية إلى جانب رأس المال الانتهازي الذي يحوم بشكل مشؤوم حول الاقتصادات المتعثرة، كلها علامات إنذار مبكر بأن الأمور قد تزداد سوءاً - يوماً بعد يوم.

وفي غياب تحول جذري في السياسات وتنسيق فعال على المستوى الدولي، سيكون هناك ضغط للعودة إلى الوضع الطبيعي قبل الأزمة في أسرع وقت ممكن، على نحو يذكّر بالفترة التي تلت الأزمة المالية لعام 2008. حيث تتعالى بأصوات تدعو إلى "العودة إلى العولمة" على أساس مبادئ السوق الحرة، وذلك بناءً على فرضية مفادها أن تجدد التدفقات الرأسمالية والتجارية هو وحده الكفيل بأن يضع الاقتصاد العالمي على سكة الانتعاش والنمو الصلب. ويستغل متعاملون نافذون في السوق الحرة تعطلّ سلاسل التوريد الدولية لتميرير قواعد جديدة بشأن التجارة والاستثمار الدوليين، وفرض امتيازات جديدة لأصحاب الملكية الفكرية والتكنولوجيات الحيوية، وهو ما من شأنه أن يقلّص أكثر الحيز المتاح في مجال السياسات العامة في البلدان النامية. ومن المؤكد أن الطلبات على خفض الإنفاق الحكومي سوف تتبع ذلك. ولكن التقيد بهذه المبادئ هو بالتحديد السبب الذي أدى إلى الفشل

في تحقيق انتعاش قوي بعد عام 2010، وهو بالفعل ما يفسر لماذا كانت تدفقات التجارة والاستثمار المباشر الأجنبي هزيلة قبل أن تضرب الجائحة.

والفشل في تحقيق الانتعاش الاقتصادي أو، أسوأ من ذلك، ضياع عقد آخر ليس أمراً حتمياً. ذلك أن الأمر يتوقف على الاختيارات التي تحددها السياسات المتبعة. فالانتعاش الشامل سيتطلب إرادةً من جانب الحكومات ليس فقط للحفاظ على الإنفاق ريثما يستعيد القطاع الخاص ثقته في أن ينفق، ولكن أيضاً لمعالجة الضغوط والشدوخ الكامنة التي كشفت عنها بالفعل الأزمة المالية العالمية، والتي تم تجاهلها وتُركت لتتعفن لعقد من الزمان. ويعني ذلك معالجة مجموعة من الظروف القائمة من قبل التي كانت تهدد صحة الاقتصاد العالمي قبل أن تضرب الجائحة، بما في ذلك أوجه التفاوت الشديدة والراسخة، وتباطؤ النمو، وضعف الاستثمار، وتوسع نطاق إجراءات تقويض الأجور في العالم المتقدم النمو، وظروف العمل الهشة في العالم النامي. ولا تزال نظم الرعاية والرفاه العاجزة عن الوفاء بالغرض، والإجهاد البيئي المتفاقم، لأسباب ليس أقلها فشل العالم في فصل النشاط الاقتصادي عن انبعاثات غازات الدفيئة، تشكل حواجز كبيرة تحول دون تحقيق انتعاش منصف.

وقد تسبب فيروس كورونا في تمزيق هذا العالم، وأثار، كما حصل مع الجائحات العالمية السابقة، أسئلة جوهرية حول الطريقة التي ننظم بها المجتمع والقيم التي تُنظّم حياتنا. ولكنه حثنا أيضاً على أن نتخيل عالماً أفضل. وإذا كان لنا أن نتصرف بناء على ذلك الخيال، فينبغي لنا أن نعتز بأخطاء العقد الماضي، ولا سيما في أغنى اقتصادات العالم. إن تحقيق انتعاش أفضل يقتضي أن نتعامل مع جائحة "كوفيد-19" ليس فقط على أنها أزمة يجب إدارتها، بل كفرصة لتحديد ومعالجة الحواجز الهيكلية التي تقف حجر عثرة أمام تحقيق مستقبل أكثر ازدهاراً وإنصافاً وقدرةً على التكيف. والنجاح في هذا المسعى لن يتوقف على علم الأوبئة بقدر ما سيرتبط بإرادة القادة الماسكين بزمام الأمور على الصعيدين الوطني والدولي، ومدى رغبتهم في مجابهة العواقب الإنسانية لقراراتهم. ولا يمكن أن يكون مقياس نجاحنا هو قدرتنا على أن نجنب أنفسنا أزمة مالية أخرى وتتفادى زيادة الدين العام. فالأجيال المقبلة لن تشيد بزيادة أسعار الأسهم أو تحسن أوضاع الخزينة إذا فشلنا في مواجهة التحدي - وضحينا بعدد لا يحصى من الأرواح وسبل العيش في إطار هذه العملية.

الالتفات إلى الوراثة في غضب

كان التعافي من الأزمة المالية العالمية بطيئاً بالمعايير التاريخية وغير متوازن بين الأسر المعيشية (حيث تستحوذ الأسر في الشرائح الأفضل حالاً على حصة كبيرة غير متناسبة من الزيادة في الدخل)، والشركات (حيث تقوم الشركات الكبرى برفع حصتها من الأرباح في كثير من الأحيان على حساب الشركات الأصغر حجماً)، والمناطق (حيث تتحسن الأحوال في المناطق الحضرية الكبيرة دون سواها). ولم تسهم السياسات العامة في تخلف الناس عن الركب بقدر ما شكلت العنصر الحاسم في انتقاء مَن الفائز ومَن الخاسر.

وقد أخذت السياسة النقدية، على سبيل الصدفة، زمام المبادرة في تنسيق الانتعاش، واعتمد ارتفاع أسعار الأسهم والأصول الأخرى مقياساً للنجاح ووسيلة للإلهاء عن واقع تباطؤ نمو الأجور وتزايد أوجه عدم المساواة. وزاد الإنفاق الحكومي، ولكن البرامج التي وُضعت استهدفت الشركات الكبرى والمؤسسات المالية على حساب العمال وملاك المنازل والمجتمعات المحلية. وبمجرد أن أدت الإعفاءات الضريبية وعمليات الإنقاذ والقروض الرخيصة مفعولها في تهدئة أعصاب السوق، تعالت الأصوات المطالبة باتهاج سياسة التقشف المالي؛ وقضى الانتقال السريع إلى التقشف، مقروناً بـ "الإصلاحات الهيكلية" - وهو تعبير غالباً ما يُستخدم كنايةً عن إضعاف شبكات الأمان الاجتماعي والتحكم في الأجور - على كل أمل في وضع استراتيجية نمو قائمة على الطلب من شأنها أن تؤدي إلى انتعاش مستدام في المدى المتوسط إلى البعيد في الوظائف والدخول على حد سواء.

وفي حين أن التراجع عن الحوافز المالية أضر سلباً على النمو، فإن استمرار التسهيلات الكمية وانخفاض أسعار الفائدة دفعا أسعار الأصول نحو الارتفاع. وفي الوقت نفسه، أدى تظافر سعي الشركات وراء الأنشطة الربعية والائتمان الرخيص، في سياق ضعف الطلب، إلى تعزيز ثقافة العائدات المالية السريعة، حيث تشكل الأسهم الخاصة، والتعاقد الخارجي، وإعادة شراء الأسهم، وعمليات الدمج والتملك الأدوات المفضلة. وكمثال بارز على ذلك، في الفترة بين 2010 و2019، قامت الشركات الـ 500 المشمولة بمؤشر ستاندرد وپورز (S&P 500) بتوجيه ما يقرب من تريليون دولار سنوياً لعمليات إعادة شراء الأسهم ومدفوعات الأرباح.

ومع التزام المصارف المركزية في البلدان المتقدمة بسياسة تيسير الائتمان، فتحت الشروط المالية الأكثر صرامة في البلدان النامية فرصاً استثمارية جديدة أمام الجهات التي تملك سبل النفاذ إلى موارد الأصول السائلة ولديها الرغبة في المخاطرة. وقد أدى هذا السعي

وراء عائد رأس المال المستثمر في مختلف أنحاء العالم إلى تراكم سريع للدين العام والخاص بالنقد الأجنبي في العديد من البلدان النامية، هذا إضافة إلى زيادة اختراق أسواقها المالية من قبل المستثمرين غير المقيمين، والمصارف الأجنبية، وغيرها من المؤسسات المالية المتسترة. وعلاوة على ذلك، أدى تزايد وجود الأجانب في أسواق السندات والأسهم إلى زيادة احتمال عدم استقرار أسعار الصرف، وزاد من تعريض الأسواق المالية المحلية للتقلبات الممكنة في مجال تقبل المخاطر وظروف السيولة على الصعيد العالمي.

وأدى تعايش فقاعات الحيوية المالية مع نقص الطلب على السلع والخدمات غير المالية، وضعف الاستثمار، وبطء الإنتاجية إلى إعاقة النمو في كل مكان. ففي البلدان المتقدمة، تقلب متوسط معدل النمو في الفترة من 2010 إلى 2019 حول متوسط سنوي قدره 2 في المائة، مقارنة بنسبة 2,4 في المائة في الفترة من 2001 إلى 2007. وانخفض النمو في البلدان النامية من 7,9 في المائة في عام 2010 إلى 3,5 في المائة في عام 2019، بمتوسط سنوي لم يتجاوز 5,0 في المائة مقارنة بنسبة 6,9 في المائة في الفترة من 2001 إلى 2007 (أو 3,4 و4,9 في المائة على التوالي، باستثناء الصين).

ويمثل تقدير تكلفة الأزمة المالية الكبرى مهمة صعبة. وتفيد تقديرات المصرف الاحتياطي الاتحادي في دالاس بأن هذه التكلفة تتراوح بين 6 و14 تريليون دولار بالنسبة إلى الولايات المتحدة وحدها. ومنذ ذلك الحين، زاد حجم المصارف أكثر من أي وقت مضى، وازداد عمل آليات الأوساط المالية غموضاً بفعل ما سُميَ عن حق "النظام المصرفي الموازي". ومن الصعب معرفة حجم المخاطر التي تراكمت في النظام المالي على مدى العقد الماضي، ولكن الارتفاع الهائل في القروض التمويلية كان قد شكّل عاملاً مخيفاً لأسواق سندات الشركات قبل أن تضرب الجائحة. وهناك مخاوف متزايدة من أن حزم إجراءات الإنعاش الضخمة المتخذة من أجل التصدي للأزمة سوف تكفل بقاء العديد من الشركات الكبيرة المحكوم عليها بالفشل، رغم الحاجة الملحة إلى الأموال لدى شركات صغيرة قادرة على البقاء، ما يؤدي مرة أخرى إلى تحويل مخاطر جسيمة من حسابات القطاع الخاص إلى الميزانية العمومية.

وقد أدت الفجوة الشاسعة في المالية العامة الناجمة عن الأزمة المالية إلى جولات لا نهاية لها من التشفيف بناءً على وعد كاذب بأن خفض الإنفاق الحكومي من شأنه أن يحرر موارد إنتاجية للقطاع الخاص ويشعل النمو. وكان هذا أحد الأسباب الهامة لعدم الاستعداد لأزمة "كوفيد-19"، ولا سيما فيما يتعلق بالهياكل الأساسية للصحة العامة. وأمام نقص التمويل

الذي تعاني منه الخدمات، تم الترويج للشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص كمصدر جديد للتمويل المسؤول، وذلك على الرغم من محدودية الأدلة الداعمة إن وُجدت.

وكان نمو الوظائف ودخول اليد العاملة بطيئاً جداً، مما عزز الاتجاه نحو انتعاش ضعيف وزاد من تقليص نمو الإنتاجية. وفي العديد من البلدان النامية، زاد ارتفاع أسعار الفائدة والمغالات في سعر الصرف الضغوط من أجل "التقويض المبكر للصناعات". وقد استغرق معدل البطالة العالمية عقداً كاملاً ليعود إلى مستوى ما قبل الأزمة، ولكن نسب العمالة إلى السكان، وهي مقياس أفضل لصحة سوق العمل، لم تنتعش قبل الجائحة، لا في البلدان المتقدمة النمو ولا في البلدان النامية، وذلك بسبب انقطاع أعداد كبيرة من العمال عن العمل في سن مبكرة. وسجلت عقود العمل غير المستقر زيادة حادة في الشمال والجنوب على السواء. ونحن نواجه الآن أزمة أخرى.

إن العالم لم يستعد لجائحة "كوفيد-19" كما كان ينبغي، ثم إن الروح التي ألهمت الاستجابة للأزمة المالية العالمية لها علاقة بهذا الفشل. فقد ظهرت إشارات التحذير على الصعيدين الوبائي والاقتصادي منذ سنوات.

إن خطر الأمراض الحيوانية المصدر ما فتئ ينمو منذ أوائل التسعينات من القرن الماضي، وهو خطر مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتطهير الموائل الطبيعية وتعويضها بأنشطة مكثفة لتربية الماشية. وفي حين تبّه العلماء وأخصائيو الصحة العامة بانتظام من الخطر الممكن، قللت المصالح التجارية من شأن المخاطر الصحية لعمليات إزالة الغابات والزراعة الصناعية خوفاً من أن تهتز الأسس التي تقوم عليها هذه المصالح التجارية، حيث أصبح المستهلكون، ولا سيما في البلدان الغنية، يدمنون اللحوم الزهيدة الثمن. ويبدو الآن أن الموارد المالية اللازمة لاحتواء انتشار الأمراض الحيوانية المصدر لا تمثل إلا شيئاً بسيطاً بالمقارنة مع تكاليف الأزمة. والفئات الأضعف هي، مرة أخرى، التي تتضرر أكثر من غيرها.

ويشير خبراء الاقتصاد إلى نقل المخاطر الخاصة إلى الجمهور العام باعتباره خطراً أخلاقياً؛ وإن خصخصة الأرباح وتوزيع الخسائر على أفراد المجتمع نتيجة طبيعية محتومة. وقد كان الخطر الأخلاقي، بطبيعة الحال، هو السبب الذي أدى إلى ركوع النظام المالي العالمي في عام 2008، من خلال المصارف التي حولت مكائنها المتميزة كجهات مقدمة للائتمان الخاص إلى فقاعة مضاربة عملاقة. والخطر الأخلاقي بامتياز لأن المطلعين كانوا على علم أن أرباحهم الاستثنائية غير المتوقعة سوف تفسح المجال أمام مجموعة من التداعيات الاقتصادية على

المجتمع برمته. ومن المفجع أن هذا الموقف استمر بعد الأزمة، وشجعتة إلى حد ما الإجراءات التي اتخذتها المصارف المركزية وما وصفه مراقب مخضرم في العقد الماضي بأنه "وفاة غير منقطع للكثير من الفكر التقليدي السائد قبل الأزمة".

الانفتاح على عقد ضائع آخر

بلغ الاقتصاد العالمي منزلقاً خطيراً في أواخر عام 2019. فقد تباطأ النمو في جميع المناطق، وساد الانكماش في اقتصادات العديد من البلدان في الربع الأخير. ومع ذلك، كان هناك توقع مشترك بأن الأمور ستتحسن في عام 2020، كنتيجة لانتعاش مرتقب في الاقتصادات الناشئة الكبيرة، وعودة النمو العالمي إلى المستويات التي يمكن بلوغها في المدى الطويل اعتباراً من عام 2021. وحتى في ظل تسارع انتشار عدوى "كوفيد-19"، كان وزراء مالية مجموعة العشرين المجتمعون في الرياض في نهاية الأسبوع الأخير من شباط/فبراير، لا يزالون يبدون تفاؤلاً بشأن الآفاق الاقتصادية العالمية.

وقد أنزل الإغلاق خبراء الاقتصاد في منطقة غير مألوفة. فالوضع الحالي ليس شبيهاً باقتصاد الحرب، حيث يفضي التحول إلى الإنفاق العسكري إلى توسع الإنتاج. كما أنه لا يكشف عن أزمة عالمية تقليدية في جانب العرض حيث يشكل الضغط التضخمي التحدي الرئيسي أمام واضعي السياسات. ولسنا أيضاً في مواجهة أزمة مالية حيث يقع القطاع المصرفي في عين العاصفة. ففي مواجهة الأزمة الصحية العالمية، أدى تقديم حياة البشر على الأرباح إلى سلسلة من الأزمات المترامنة التي يعزز بعضها بعضاً في القطاع المالي وفي جانبي العرض والطلب.

وفي أعقاب هذه الأزمات، سينكمش الاقتصاد العالمي بنسبة تقدر بنحو 4,3 في المائة هذا العام، أي أن الإنتاج العالمي سيتراجع بحلول نهاية العام بما يزيد على 6 تريليونات من الدولارات (بالقيمة الحالية لدولار الولايات المتحدة) مقارنةً بما كان قد توقعه علماء الاقتصاد قبل أن يبدأ العامل المسبب لمرض "كوفيد-19" في الانتشار. وباختصار، إن العالم يُغالب أزمة يعادل حجمها انهياراً كلياً لاقتصادات البرازيل والمكسيك والهند. فعلى نحو ما يسير النشاط المحلي نحو الانكماش، يكون حال الاقتصاد الدولي؛ حيث ستقلص التجارة بنحو الخمس هذا العام، وستراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة تصل إلى 40 في المائة، وستنخفض التحويلات المالية بأكثر من 100 بليون دولار.

وسوف يُسجّل أكبر انخفاض في الإنتاج في العالم المتقدم، مع احتمال أن يسجل بعض البلدان المتقدمة نسبة انخفاض من رقمين. ولكن أكبر ضرر اقتصادي واجتماعي سيُسجّل في العالم النامي حيث يمثل القطاع غير الرسمي جزءاً كبيراً من النشاط، ويستمر الاعتماد على عدد قليل من السلع الأساسية أو على السياحة كمصدر للنقد الأجنبي، وحيث يكون الحيز متاح للتدخل على صعيد السياسات المالية والعمالة محدوداً. ومن المرجح أن تتأثر أمريكا اللاتينية بشدة مع انخفاض متوسط في الإنتاج هذا العام بنسبة 7 في المائة في ظل تراجع كبير جداً، ربما بنسبة من رقمين، في اقتصادات كبرى مثل الأرجنتين والمكسيك. ويختلف الوضع في شرق آسيا اختلافاً صارخاً، حيث سيظل النمو في حلقة إيجابية، وإن كان دون المعدلات المسجلة في عام 2019 بكثير - ذلك أنه من المتوقع أن تسجل الصين، على سبيل المثال، نمواً بنسبة 1,3 في المائة.

وقد ساعدت حزم إجراءات الإنقاذ الضخمة التي اعتمدها أساساً الاقتصادات المتقدمة - والتي تُقدّر حتى الآن بمبلغ مذهل قدره 13 تريليون دولار بالنسبة لبلدان مجموعة العشرين - في التخفيف من حدة هذا الانخفاض؛ ومع تخفيف إجراء الإغلاق، سوف يسجل الاقتصاد العالمي انتعاشاً في النصف الثاني من العام ما لم تحدث جولة ثانية من إجراءات الإغلاق. ونظراً لأن الجانب المالي لهذه الحزمة كان أقوى بالمقارنة مع التدابير المتخذة بعد الأزمة الأخيرة - حيث يمثل 4 من أصل كل 10 دولارات في الحزم المعتمدة في الاقتصادات المتقدمة التي تشمل مدفوعات مباشرة للأسر - ولأن اقتصادات شرق آسيا سوف تخرج من العاصفة الاقتصادية بشكل أفضل مما كان متوقعاً، فمن غير المرجح أن يكون الانكماش العالمي بالحجم الذي توقعه البعض في وقت سابق من هذا العام.

ومع ذلك، فإن الوتبة التقنية في النصف الثاني من هذا العام، مع بداية خروج البلدان من الإغلاق، سوف تتزامن مع استمرار فقدان الوظائف وتفاقم ضائقة الديون. ولما كان متوقعاً أن تهدأ حزم إجراءات الإنقاذ الحالية أو تختفي تماماً بحلول نهاية هذا العام، فإن السؤال الكبير هو ما يمكن توقعه في عام 2021. وإن ما يأمله الكثيرون هو انتعاش كامل على شكل حرف V - وهو أفضل سيناريو في ظل الظروف السائدة - مع نمو سنوي يتجاوز 5 في المائة في العام المقبل، وعودة الاقتصاد العالمي إلى مستواه في عام 2019 بحلول نهاية عام 2021. ومع ذلك، فحتى هذا السيناريو سيخلف عجزاً في الدخل قدره 12 تريليون دولار وعبئاً ثقيلاً من الديون المتركمة، لا سيما في القطاع العام.

ونحن نقدر أن الوثبة ستستمر في العام المقبل ولو في ظل وجود رياح معاكسة أقوى سضعف وتيرة الانتعاش العالمي الذي سيكافح، حتى في ظل أفضل السيناريوهات، من أجل أن يتجاوز 4 في المائة. ثم إن تظافر مجموعة عوامل من قبيل تزايد التفاوتات وتفاقم انعدام الأمن واستمرار حالة عدم اليقين من شأنه أن يُعيق الطلب الإجمالي، وستقوّض الميزانيات المهتزة للشركات في البلدان المتقدمة ثقة المستثمرين، في حين أن اقتران انخفاض العائدات الضريبية وارتفاع الدين العام - في ظل غياب الدعم السياسي المناسب - سوف يضيّق بدرجة كبيرة الحيز المتاح للتدخل في المجال المالي في البلدان النامية على وجه الخصوص، ولكن ليس فقط في هذه الفئة من البلدان.

وإن أي إجراء يقضي بإعلان إغلاق معمم ثان سوف يجعل حتماً أي تنبؤات للعام المقبل بلا معنى. ولكن حتى إذا استُبعدت هذه الإمكانية، فهناك خطر حقيقي أن تتطور الأمور إلى ما هو أسوأ بكثير. وعلى وجه الخصوص، إن أي قرار سابق لأوانه يقضي بتجميد الإنفاق العام من شأنه أن يحث القطاع الخاص (الشركات والأسر المعيشية على حد سواء) على مضاعفة الجهود من أجل تحقيق التوازن في الحسابات؛ وإذا اختارت الحكومات أن تنتهج سياسة تقشف مالي في محاولة لخفض الدين العام واعتمدت الشركات استراتيجية قوية لخفض التكاليف في محاولة لدفع عجلة الصادرات، فإن من المرجح أن تتعطل عملية الانتعاش، مع احتمال حقيقي أن يتكرر الركود في العديد من البلدان في عام 2022.

الجميع (تقريباً) خلف الركب

في الوقت الذي ينتقل واضعو السياسات من الإنقاذ إلى الانتعاش استجابةً لجائحة كوفيد-19، يتوقف أي أمل في بناء القدرة على الصمود أمام الأزمات المقبلة على عدم تكرار خطأ ما بعد عام 2008 المتمثل في تأجيل الإصلاحات إلى مواعيد أنسب. وهناك مجالان رئيسيان ينبغي أن يسير فيهما الانتعاش والإصلاح جنباً إلى جنب، هما توزيع الدخل والحيز المالي.

في عالم بعيد عن الواقع، يشكل توزيع الدخل بدعة من نسج الخيال. إذ يتم التفاوض على الأجور في أسواق حيث يتمتع الجميع بقدرة تفاوضية متساوية، والنتيجة هي أن الأجر يعكس إنتاجية كل عامل. وبهذا المعنى الضيق فقط يكون توزيع الدخل "عادلاً". أما في العالم الحقيقي المفرط العولمة والذي يتسم بالتقشف وانحسار العمالة، تمارس الشركات قوة

فريدة في المفاوضات بشأن الأجور وتختفي مبادئ الإنصاف في توزيع الدخل. ومع ذلك، فإن أي زيادة في حجم التفاوتات ترتب عن عمليات التحرير يتم تبريرها بأن المكاسب التي تتحقق من تحسين تخصيص الموارد، وتمكين المستهلكين من الطبقة المتوسطة، وزيادة الإيرادات الحكومية، ستكون أكثر من كافية لتعويض من هم في القاع.

بيد أن هذا الاستنتاج يقوم على أساس افتراضات مشكوك في صحتها، مثل تحقيق العمالة الكاملة في كل مكان وفي جميع الأوقات. زد على ذلك أن هذا الاستنتاج ليس في محله. فالسلطة والسياسات، وليس المنافسة العادلة، هي التي تحدد كيفية سير عمليات التكيف. وقواعد اللعبة ليست متكافئة. ذلك أن تزايد رأس المال الطليق، وتوسع دائرة حريته في نقل الإنتاج والاستثمار في جميع أنحاء العالم، قد عززا على مدى العقود الأخيرة القدرة التفاوضية لرأس المال مقارنة بالقوة التفاوضية للعمالة. وقد أدى ذلك إلى زيادة مطردة في حصة الدخل التي تذهب إلى الأرباح، وهو اتجاه ظهر قبل الأزمة المالية العالمية بكثير ولكنه استمر بعدها. وفي العقد الماضي، زادت حصة الأرباح في جميع بلدان مجموعة العشرين باستثناء ثلاثة بلدان. وإذا ظلت هذه القوى المتسببة في تقييد الأجور التي كانت قائمة قبل جائحة "كوفيد-19" قائمة، فإن من المرجح أن تستمر حصة العمالة في الانخفاض في العديد من الاقتصادات خلال السنوات المقبلة، وهو ما سيؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة. وفي الولايات المتحدة، بعد هبوط دام 50 عاماً، عادت حصة العمالة الآن إلى مستواها في الخمسينيات من القرن الماضي؛ وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، سوف تعود هذه الحصة في غضون عشر سنوات إلى مستوى حافة الهاوية المسجل في عام 1930.

وإن إلقاء اللوم على الروبوتات التي تسرق الوظائف، وبشكل أعم، التقدم التكنولوجي، باعتبارها السبب الرئيسي لعدم المساواة، هو عرض مبسط لواقع الحال. فهناك عاملان آخران على الأقل، حددتهما الاختيارات السياسية، كانت لهما أدوار هامة. ويتمثل أحد هذين العاملين في العولمة المفرطة. فقد أظهرت البحوث أن تحرير التجارة والاستثمار أثر تأثيراً سلبياً على نمو الأجور في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وذلك بزيادة المنافسة على حصص التصدير وبتشجيع خفض التكاليف على حساب الاستثمار الطويل الأجل. زد على ذلك أن الحماية الواهية أو غير الموجودة تقريباً لملايين العمال المهاجرين تدفع أيضاً الأجور نحو الانخفاض. أما العامل الثاني، فيتعلق بعملية واسعة النطاق تتمثل في إضعاف مؤسسات سوق العمل - مثل التنظيم النقابي، والحد الأدنى للأجور، وتشريعات حماية العمالة - في معظم البلدان المتقدمة النمو والعديد من البلدان النامية.

وتكشف البيانات عن سبب أعمق لهذا الاختلال في التوازن، هو انشقاق العديد من الاقتصادات إلى فئتين غير متساويتين: فئة أولى تتألف من عدد كبير من الوظائف ذات الأجور المنخفضة والإنتاجية المنخفضة، وفئة ثانية تتألف من عدد صغير من القطاعات ذات الأجور المرتفعة والإنتاجية العالية، ويشيع نمط ثنائي مماثل في البلدان النامية التي سعت منذ وقت طويل إلى نقل الموارد من الزراعة إلى التصنيع. غير أن النمط الثنائي الذي جاء به القرن الحادي والعشرون هو نمط جديد بالنسبة للبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث توفر أجزاء من قطاع الخدمات المزيد من فرص العمل، ولكنها تشهد في الوقت نفسه انخفاضاً في الأجور والإنتاجية. وفي حين أن قطاعات التصنيع والخدمات ذات الأجور المرتفعة توفر فرص عمل أقل نسبياً، فإن النمو في العمالة المنخفضة الأجر والمنخفضة الإنتاجية لا يعوض عن الدخل المفقود. ويلاحظ أن النمو الاقتصادي العام ونمو الإنتاجية كليهما يعانين: ففي معظم بلدان مجموعة العشرين - بما في ذلك الولايات المتحدة وجميع دول مجموعة البريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا) - تباطأت الإنتاجية بعد الأزمة المالية العالمية، وفي بعض البلدان كانت الإنتاجية في عام 2019 أقل مما كانت عليه في عام 2009. وفي الولايات المتحدة، نمت الإنتاجية بنسبة 17 في المائة في العقد 1999-2009، ثم لم تتجاوز هذه النسبة 12,5 في المائة في العقد الأخير؛ وانخفض نمو الإنتاجية المثير للإعجاب في الصين الذي بلغ 162 في المائة في العقد السابق إلى 99 في المائة في العقد الماضي. وعندما يقترن هذا التصاعد الاقتصادي مع الأمولة وتزايد نفوذ الشركات، فإنه يؤدي إلى زعزعة الاستقرار من خلال جرّ البلدان إلى دوامة من تباطؤ الطلب الكلي وتزايد الهشاشة المالية.

ويتطلب الانتعاش المستدام نمواً أسرع في الأجور بالنسبة للوظائف ذات الأجور المنخفضة أيضاً من أجل حث نمو الإنتاجية والعمالة. أما إجراءات تقويض الأجور والتمادي في إضعاف القواعد التي تنظم سوق العمل، فلن تؤدي إلا إلى تردي ظروف الاقتصاد العالمي القائمة من قبل.

الوقت المقترض، الحيز المحدود

مع تراجع الاستثمار المنتج تحت تأثير رأس المال المتحرر والدفع نحو الاستقطاب الاقتصادي بفعل نفوذ الشركات الاستخراجية، لا عجب أننا دخلنا عهداً جديداً من القلق العميق والغضب المتزايد. ومع اهتراء العقد الاجتماعي، أصبحت الحكومات والأسر المعيشية تعتمد على الديون لضمان بقائها وتأمين وحدة المجتمعات المحلية المتصدعة. ولكن الديون

يمكن أن تؤدي مفعول المذنب، كما يمكن أن تؤدي مفعول الغراء. ذلك أن خطر الانهيار الاقتصادي يخيم بشكل مشؤوم على الاقتصادات التي تعتمد على الديون. ويتحول القلق إلى نذير مع انتقال منطق الاستخراج من العالم الاجتماعي إلى العالم الطبيعي؛ وبينما تملك الأسر والشركات المفلسة الفرصة لاستعادة عافيتها بعد الإعسار، فإن الرجوع إلى الوراء لن يكون ممكناً إذا بلغ كوكب الأرض مرحلة الإفلاس البيئي. وتتطلب جميع الإجراءات التصحيحية زيادة تدريجية في الاستثمارات العامة الطويلة الأجل وتخطيطاً استراتيجياً مخصصاً.

وقد استند التحول إلى سياسة التقشف بعد عام 2008 إلى اعتقاد راسخ في التفكير الاقتصادي التقليدي مفاده أن الأزمات هي حالات استثنائية. وفي الأوقات العادية، تنجح الأسواق الحرة والمرنة في إبقاء الاقتصاد عند مستواه الأمثل أو قريباً منه، بالاعتماد على الحد الأدنى من التدخلات العامة. أما التشوهات والاختلالات، فهي نتاج لتدخل الحكومة. والنتيجة هي العزوف أو الرغبة عن عكس مسار تدمير القدرة الإنتاجية الذي يحدث في أثناء الأزمات وحالات الركود، أو عن التخفيف من التشوهات التي تولدها الأسواق المالية، وهو ما يثبط الاستثمارات الإنتاجية الطويلة الأجل. وإلى جانب تفكيك هيكل الرعاية الاجتماعية الدائمة والمواجهة للتقلبات الدورية، باسم الكفاءة، لم تقوِّض هذه الافتراضات قدرة واضعي السياسات على منع الأزمات في الاقتصاد الحقيقي فحسب، بل قوّضت أيضاً - في هذه اللحظة - قدرتهم على الاستجابة بفعالية أكبر للأزمات الصحية.

ولا يقلل الاتجاه السائد من شأن تكاليف السياسات التقشفية فحسب، بل يسيء أيضاً تقدير الفوائد المحتملة من السياسة المالية التوسعية، باسم الحفاظ على فكرة "المصدقية" المالية التي تراعي السوق. وتنزع شروط الاقتراض المرتبطة ببرامج صندوق النقد الدولي إلى محاكاة هذا الميل إلى التدابير التقشفية.

وينطوي التقشف دائماً على أثر انكماش على النمو، وفي غياب فائض كبير بما فيه الكفاية في الحساب الجاري، يجزّ القطاع الخاص إلى الديون. وعلى العكس من ذلك، فإن التحفيز يمكن أن يكون مكثيفاً ذاتياً وأن يحدث النتيجة التي يطمح إليها صقور عالم المال بطريقة أفضل وأسرع. ولا تضمن تدابير التقشف المالي قدرة البلد على تحمل الدين العام. والواقع أن العجز المالي، وخاصة في الاقتصادات الأضعف، كثيراً ما كان ينبع من الضغط الذي تمارسه الحكومات على القطاع الخاص، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض العائدات الضريبية وارتفاع معدلات البطالة. زد على ذلك أن سياسات التقشف لم تكافئ أنصارها بتوفير فرص فعلية لهم للوصول إلى الأسواق المالية. ومن بين بلدان مجموعة العشرين، نفذت الأرجنتين

والبرازيل وجنوب أفريقيا والمكسيك والهند تدابير تقشفية في السنوات الماضية ولكنها تكافح الآن من أجل الحصول على مصادر تمويل موثوق فيها. وفي منطقة اليورو، أثبت التدخل الأخير للبنك المركزي الأوروبي مرة أخرى أن قدرة البنك المركزي على توفير السيولة اللازمة، وليس الانضباط المالي، هي التي يمكن أن تروض الأسواق، في حين تحولت المخاوف من التضخم منذ وقت طويل إلى جهود لتشجيعه.

ولا يتعلق الحيز المالي بتكديس الأموال تحسباً لأي طارئ، لأن هذا لا معنى له على صعيد الاقتصاد الكلي، بل يتعلق بالحصول على موارد مالية مستقرة وميسورة - من ضرائب وديون - وهي مسألة تتعلق بالتاريخ والسياسة، وبالاقتصاد أيضاً. وقد اتضح ذلك وضوحاً كبيراً خلال أزمة كوفيد-19. ويتعين على البنوك المركزية، بدلاً من أن تدافع ببساطة عن فكرة الاستقلال التي تحمي الوضع الراهن، أن تؤدي وظيفتها كمقرض أخير وتسعى في الوقت نفسه لإدارة منظومة الائتمان إدارةً أكثر نشاطاً تحمي الحيز المتاح في مجال السياسة المالية المحلية، بدلاً من تقييده. ولا شك أن هذا سيتطلب تعاوناً أوثق من جانب البنوك المركزية مع المجالات الأخرى لصنع السياسات الاقتصادية. غير أنه في بعض الأحيان، ولا سيما في البلدان النامية، حيث يكون الحيز المالي مقيّداً بعوامل خارجية، يجب أن تتخذ التدابير على الصعيد الدولي من أجل تعزيز الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية المحلية أو تعويضها. وقد كشفت استجابة النظام المتعدد الأطراف لأزمة كوفيد-19 حتى الآن عن أوجه قصور خطيرة في هذا الصدد.

ولا شك أن معرفة ما إذا كانت الأزمة الحالية ستضع هذا النظام، الذي تأسس في نهاية الحرب العالمية الثانية، على حافة الانهيار أو ستدشن فصلاً جديداً من التعاون الدولي، مسألة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتغير التيارات السياسية في القوى الاقتصادية الكبرى. وما يبدو مؤكداً هو أن تجنب سيناريو يوم القيامة سوف يتطلب التخطيط لمستقبل مختلف لدى معالجة الأزمة الحالية، بكل أبعادها. وكان ذلك هو نفس التحدي الذي واجهه المصممون الأصليون لتعددية الأطراف، ونظراً لحجم أزمة كوفيد-19 وعمقها، ليس من غير المعقول أن نطلب من قادة اليوم أن يلغوا بنظرة أعمق إلى فئة عام 1945.

اكتتاب عيد الميلاد

في الرابع والعشرين من حزيران/يونيه 1945، وبعد شهرين من المداولات، اجتمع أكثر من 800 مندوب من 50 بلداً في مسرح هيربست في سان فرانسيسكو لتأييد فكرة الأمم المتحدة. ولا يزال ميثاق الأمم المتحدة يمثل أحد الإنجازات الثابتة للقرن العشرين، بل في واقع الحال لأي قرن، وكان هدفه، الذي ورد صراحةً في فقراته الافتتاحية، هو تنسيق أعمال الأمم من خلال الصداقة والاحترام والعدالة والتعاون في تحقيق الغايات المشتركة.

وقد وسّعت الأمم المتحدة على مدى السنوات الـ 75 الماضية عضويتها وولايتها من خلال أسرة موسعة - وإن لم تكن سعيدة دائماً - من المؤسسات والوكالات المكلفة بتعزيز فضائل التعاون الدولي. غير أن الزمن قد أثر سلباً على المشروع المتعدد الأطراف. وأصبح الحديث عن أزمة أمراً شائعاً في الوقت الذي غدت الحاجة إلى حلول عالمية للمشاكل العالمية أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. وقد شكل مزيج من الضغط الأدبي والخبرة التقنية وبناء الثقة الروافع الرئيسية للنهوض بجدول الأعمال المتعدد الأطراف، ولكن في عالم يتكون من دول غير متكافئة، تتسم أعمال ومواقف الدول الأقوى بأهمية خاصة لحسن سير عملية التعاون الدولي.

بيد أن هذه الأعمال لم تعط النتائج المأمولة في حالة عصابة الأمم. ولكن بحلول عام 1945 كانت الولايات المتحدة في وضع اقتصادي وسياسي يمكنها من الاضطلاع بدور مهيمن. كما أنها كانت تحمل رؤية أيديولوجية لا تتمسك بمفهوم للتجارة الحرة يطغى عليه الطابع الأيديولوجي، ولا تضرب بجذورها العميقة في قيم الماضي الاستعماري. وكانت الولايات المتحدة قد قصصت بالفعل أجنحة طبقتها المالية، وروضت نفوذ الشركات الكبرى، وأقامت علاقات جديدة مع البلدان المجاورة.

وكانت الأسس الفكرية للاتفاق الجديد، منذ نشأته، تستند إلى فكرتين أساسيتين. وكان روزفلت أول من عرف الترابط على أنه "اعتمادنا المتبادل على الآخر - من أفراد، وشركات تجارية، وصناعات، ومدن، وقرى، ودول، وشعوب". وكانت هذه الفكرة قريبة من الفكرة الكبرى الثانية التي استند إليها الاتفاق الجديد، وهي العدالة الاجتماعية، والمسؤولية المتبادلة داخل الدول. وفي بريتون وودز، أوضح روزفلت أن هذه الأفكار قد بلغت درجة من النضج تجعلها قابلة للتطبيق على المستوى الدولي:

إن الأمراض الاقتصادية شديدة العدوى. وعلى هذا الأساس، فإن الصحة الاقتصادية لكل دولة هي مسألة تهم جميع جيرانها، القريبين والبعيدين. ولا يمكن النهوض بمستويات معيشة فرادى الدول إلى مستويات تسمح بتحقيق آمالنا في المستقبل بالكامل إلا من خلال اقتصاد عالمي يتسم بالحيوية ويتوسع بشكل سليم.

وفي السنة التالية في سان فرانسيسكو، أصبحت العلاقة بين الترابط الاقتصادي والسلم الدولي والعدالة الاجتماعية هي الأساس الذي قامت عليه الأمم المتحدة.

ومن الناحية العملية، لم ترق تعددية الأطراف في العقود الثلاثة التي تلت سان فرانسيسكو إلى القيم المُثلى للاتفاق الجديد. فالرأسمالية المنظمة تعايشت مع فجوة تكنولوجية مستمرة ومنتسعة بين الشمال والجنوب، وإهدار الموارد في الإنفاق العسكري في سياق وضع متوتر بسبب انقسام الشرق والغرب أفرز حروباً بالوكالة شلت الأفاق الاقتصادية في العديد من المناطق النامية، والاستعمار والتحيز العنصري المستمر، والعلاقات التجارية غير المتكافئة التي أعاقت تنويع الإنتاج في العديد من البلدان، والنمو الكثيف الكربون الذي لا يأبه للتكلفة البيئية.

وشكل الاعتماد على الدولار لضمان الاستقرار المالي نقطة شائكة في مؤتمر بريتون وودز نظراً لما ينطوي عليه من تحيز لصالح الدائنين واعتماد على المصرف الاحتياطي الاتحادي الأمريكي لتلبية الاحتياجات المالية للاقتصاد العالمي المتنامي، في سياق يتسم بتنظيم صارم لتدفقات رأس المال وأسعار الصرف. وقد تعزز هذا الدور باطراد منذ أوائل السبعينيات من القرن الماضي ولكن في سياق بيئة مالية دولية تتسم بتقلبات أكبر وتهيمن عليها تدفقات هائلة من رؤوس الأموال الخاصة، حيث تنطوي إجراءات المصرف الاحتياطي الاتحادي على آثار ثانوية أكبر، وخاصة على البلدان النامية.

وعلى الرغم من الصدوع في نظام بريتون وودز، فإن المبادئ الأساسية لهذا النظام قدمت نموذجاً تقريبياً لشكل أكثر توازناً من التنمية الاقتصادية في عالم مترابط، ووفرت منبراً لجيل جديد من القادة من الجنوب للتخلص من قبضة الاستعمار والسعي إلى إقامة نظام اقتصادي دولي أكثر شمولاً. وانتهت تلك الجهود بحالات التفكك الاقتصادي وأزمات الديون في السبعينيات وأوائل الثمانينات من القرن الماضي. وعلى مدى العقود الأربعة الماضية، أفسح الترابط المجال أمام العولمة المفرطة باعتبارها الخطاب التوجيهي للعلاقات الدولية، حيث

أصبح النفوذ الإقليمي للدول القوية متشابكاً مع نفوذ رأس المال المتحرر خارج الإقليم الوطني. ومن منظور البلدان الأقل نفوذاً، فإن الحالة الراهنة أشبه بغابة تجارية ولا تعكس السهول المفتوحة التي يمكن أن تزدهر فيها الصداقة والاحترام والعدالة والتعاون. لقد كافحت تعددية الأطراف من أجل التكيف، واصطدمت الإصلاحات، رغم الوعود المتكررة بتنفيذها، بمقاومة من أقوى الأطراف الفاعلة.

وشكل استيعاب نفوذ الدولة جوهر لعبة الميركانتلية التي انتقدها سميث بشدة في كتابه *The Wealth of Nations* (ثروة الأمم). وسوف لن يكون صاحب الكتاب راضياً عن وضع لا تزال تشكل فيه الميركانتلية تهديداً للرفاه في القرن الحادي والعشرين، بل وسينتابه شعور عميق بالحيرة من أن يجد هذه اللعبة ملفوفة الآن في عباءة التجارة الحرة، واسمه هو مختوم على الغطاء. ويكمن الجواب على هذا اللغز جزئياً في الطريقة التي فهمت بها المصارف الكبرى والشركات المتعددة الجنسيات عبارة "التجارة الحرة" للضغط من أجل "تكامل أعمق" يبرر الجهود الرامية إلى إعادة صياغة قواعد وضع المعايير وحماية الملكية الفكرية والحد من النطاق التنظيمي ومن الحيز المتاح للحكومات المنتخبة ديمقراطياً للتدخل في مجال السياسة العامة. وقد جرى تدوين كل هذا وأكثر في معاهدات ثنائية وإقليمية ومتعددة الأطراف واثرت ملفات المنازعات من أيدي الولايات القضائية الوطنية.

والأضرار الاقتصادية الناجمة عن تزوير قواعد اللعبة ليست نهاية المشكلة. ثم إن تركيز النفوذ الاقتصادي يؤدي إلى التآكل السياسي. وتوسع الدساتير الوطنية إلى الهيئات التشريعية بأن تضع وتنفذ نفس القواعد للجميع، سواء أعلق الأمر بجهات تعمل داخل شركة أم في إطار آخر. بيد أن الاستجابة للأزمة المالية العالمية توحى بخلاف ذلك؛ فقد أنقذت المصارف، وبدأ التقشف يضرب الوظائف والأجور والخدمات العامة، في حين حقق أصحاب الأصول المالية مكاسب إضافية من الانتعاش. وتتقلص الثقة في الهياكل المصممة لتحديد أولويات السياسات العامة، وإدارة المفاضلات والتوسط بين المصالح المختلفة إذا ما فضلت الارتباطات السياسية والاقتصادية فئة على أخرى.

ومع ذلك، كان عام 2015 عاماً جيداً للمجتمع الدولي. ففي أيلول/سبتمبر، أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع خطة طموحة لإحداث تغيير جذري، وبعد بضعة أشهر اعتمد في باريس برنامج شامل للتصدي لتغير المناخ. ولكن مع بقاء قواعد العولمة المفرطة ثابتة، وحتى قبل أن تضرب الأزمة الحالية، واجهت الخطة والبرنامج كلاهما ربحاً معاكسة قوية، بل وأخرجها بالفعل، حسب تقييم البعض، عن مسارهما.

الهروب الكبير، الجزء 1: اعتناق الأفكار الجريئة

تضيف أزمة كوفيد-19 تهديدات جديدة إلى عالم يسوده القلق وتُعمّق الانقسامات القائمة فعلاً. وسيكون الضرر جسيماً، ولا سيما في البلدان النامية حيث يخضع الحيز المالي لضغط متزايد تحت جبل من الديون التي لا يكمن تحملها، وتُقيّد الضغوط الخارجية الحيز المتاح في مجال السياسة النقدية، ويعجز الاقتصاد غير الرسمي عن الارتفاع بالاعتماد على موارده الذاتية. ومن المؤكد أن هذه الأزمة قد حطمت أساطير ترتبط بالسياسة العامة. ولكنها فتحت أيضاً آفاقاً جديدة. وقد حددت صحيفة *Financial Times* طبيعة التحدي بالدعوة إلى إجراء إصلاحات جذرية تعكس مسار التوجه السياسي الذي ساد في العقود الأربعة الماضية:

سوف يتعين على الحكومات أن تقبل بأداء دور أكثر نشاطاً في الاقتصاد. ويجب عليها أن تنظر إلى الخدمات العامة على أنها استثمارات وليست التزامات، وأن تبحث عن سبل تكفل الحد من انعدام الأمن في أسواق العمل. وسيظهر موضوع إعادة التوزيع على جدول الأعمال من جديد؛ وسُيُعاد النظر في امتيازات كبار السن والأثرياء. ولا بد أن تُراعى في هذا الإطار السياسات التي كانت حتى وقت قريب تعتبر غريبة نوعاً ما، مثل الدخل الأساسي الشامل والضرائب على الثروة.

وأول شيء يجب أن نصححه هو تجنب أخطاء الأزمة الأخيرة. وهذا يعني الإبقاء على سياسة توسعية على صعيد الاقتصاد الكلي، تقوم على توازن مناسب بين مكوناتها النقدية والمالية، وذلك ريثما يستعيد القطاع الخاص ثقته للإنفاق من جديد، بما في ذلك، على وجه الخصوص، إعطاء حافز قوي للاستثمار. وإن تجنب عقد ضائع سيتطلب من الحكومات، وخاصة في البلدان المتقدمة، أن تبقى على العجز لسنوات عديدة قادمة.

وينبغي أن يكون الالتزام بالعمالة الكاملة في الاقتصادات المتقدمة والتخفيض المستهدف للعمالة غير الرسمية في البلدان النامية بمثابة المقياس لطموح السياسات ونجاحها. وستكون هناك حاجة إلى دفع قوي للاستثمار العام إلى جانب مجموعة متنوعة من السياسات الداعمة التي ترمي إلى استكمال التدابير التوسعية، بما في ذلك ضمانات لحماية الوظائف وبرامج تتعلق بالأشغال العامة. وينبغي أن يكون ربط هذه التدابير بمستقبلٍ منخفض الكربون من المسلمات.

ومنذ الأزمة الأخيرة، انتقلت البنوك المركزية من التركيز المنفرد على استهداف التضخم إلى مكافحة الحرائق على نطاق واسع. وقد استمر هذا النهج في سياق الأزمة الراهنة من خلال إقراضها المباشر للقطاع الخاص. وستعين أيضاً إدارة الائتمان بمزيد من الدقة؛ ذلك أنه تحقيقاً للانتعاش، حيثما أمكن، ينبغي مواصلة الجهد لدفع سعر الفائدة الحقيقي بتجاه الانخفاض إلى مستويات سلبية، وهو تدبير يلغي فعلياً جزءاً من أصل الدين، ومن ثم يسهم في تحفيز الشركات والأفراد والحكومة على الاقتراض والإنفاق. وسوف تحتاج البنوك المركزية أيضاً إلى إعادة بسط سلطتها التنظيمية، بما في ذلك على النظام المصرفي الموازي، للتحكم في دورات الانتعاش والانكماش في مجال الائتمان وتوسيع نطاق المخاطر المالية المشمولة في أنشطتها لتشمل مخاطر من خارج النظام المالي نفسه، من قبيل تغير المناخ.

بيد أن تحقيق انتعاش أفضل يستلزم أكثر من مجرد تصحيح سياسة الاقتصاد الكلي. فقد كسرت الحكومات محرمات سياسية هامة - الديون في ألمانيا، على سبيل المثال، ولكن أيضاً التيسيرات الكمية المؤقتة في بعض الاقتصادات الناشئة - ضمناً لاستمرار النشاط أثناء الإغلاق، وسوف يتعين مواصلة العمل على نفس المنوال خلال مرحلتي الانتعاش وإعادة البناء. وسيقتضي التركيز على زيادة نمو الإنتاجية سياسات صناعية وابتكارية مختلفة، بما في ذلك المزيد من المشاريع التعاونية؛ ذلك أن الاستجابة لتطوير لقاح ضد كوفيد-19 يدل على أن التعاون الدولي يمكن أن يؤتي ثماراً كبيرة. غير أن سياسات الدخل التي تربط الأجور بشكل أوثق بالإنتاجية وتستهدف، على وجه الخصوص، تعزيز الدخل المنخفض والنهوض بسياسات سوق العمل النشطة التي تدعم تنقل الوظائف يمكن أن تصمّم أيضاً على نحو يكفل النهوض بمستويات الإنتاجية. ومرة أخرى، لا تقتضي الحاجة إلى جعل مكافحة تغير المناخ سمة جوهرية في تصميم هذه التدابير إلى مبررات كثيرة.

وتشكل القواعد التجارية الاقتحامية، التي يتم الترويج لها تحت شعار "التكامل العميق"، تهديداً للانتعاش. وإن وضع "شرط سلام" مؤقت في إطار منظمة التجارة العالمية وفي اتفاقات التجارة الحرة بشأن الإجراءات الحكومية ذات الصلة بالجائحة من شأنه أن يمكّن البلدان من التعجيل باعتماد واستخدام تدابير طوارئ لتجاوز الحواجز المتصلة بالملكية الفكرية والبيانات والمعلومات. ومن شأن الجمود الدائم في جميع المنابر المعنية بالنظر في الشكاوى المرفوعة تظلماً من التدابير الحكومية المنفذة في سياق جائحة كوفيد-19 أن يساعد على إيجاد الحيز اللازم للتدخل على صعيد السياسة العامة من أجل دعم جهود الإنعاش. ويجب أيضاً أن تقبل الشركات الدولية بوقف فوري لإجراءات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول في إطار القضايا التي ترفعها هذه الشركات ضد الحكومات التي تستخدم

معاهدات الاستثمار عبر الحدود، فضلاً عن التقييد الدائم لجميع المطالبات المتصلة بجائحة كوفيد-19. ولا ينبغي أن تكون القضايا الجديدة، من قبيل القواعد الرقمية التي تتفاوض عليها مجموعة من البلدان في إطار مبادرة البيان المشترك، مشمولة في المفاوضات المتعددة الأطراف ما لم يُناقش بعدها الإنمائي مناقشة مستفيضة في المنابر المستقلة المناسبة، مثل الأونكتاد، وما لم يُتوصَّل إلى توافق في الآراء بشأنها.

والمضي قدماً صوب اختتام جدول أعمال الدوحة الإنمائي وسيلةً لاستعادة الثقة في النظام التجاري مع الالتزام بالمعاملة الخاصة والتفضيلية كشرط أساسي لضمان تحقيق نتيجة عادلة. وعلاوة على ذلك، أبرزت أزمة كوفيد-19 الحاجة إلى نظم إنتاج أكثر مرونة وإلى درجة من "الاستقلال الاستراتيجي" في إطار التقسيم الدولي للعمل؛ ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا إذا كان لدى البلدان الحيز الكافي في مجال السياسات العامة لتنويع اقتصاداتها وإضافة قيمة محلية.

ونظراً للتوترات الخطيرة التي تعوق عمل النظام التجاري الدولي، فإن الوقت قد حان الآن لإنشاء لجنة مستقلة تنظر في مسألة ما إذا كان سجل المفاوضات الذي حققته منظمة التجارة العالمية على مدى 25 عاماً قد أوفى بمبادئ اتفاق مراكش. غير أنه يُلاحظ أن ديباجة هذا الاتفاق، الذي أرسى الأساس لإنشاء منظمة التجارة العالمية في عام 1995، تحمل علامات لا لبس فيها على عهد لم ينفذ بعد. فالديباجة تتحدث عن "ضمان العمالة الكاملة" وعن "نمو حجم الدخل الحقيقي والطلب الفعال بشكل كبير ومستمر" وعن أهمية "التنمية المستدامة"، على نحو يتفق مع مختلف مستويات التنمية. وقد حان الوقت للتفكير فيما إذا كان العالم قد ارتقى إلى مستوى تلك المثل العليا.

ويشكل تعزيز الوعاء الضريبي شرطاً ضرورياً لتوسيع الحيز المتاح على الصعيد المالي. ومن شأن التدابير التي تنجح في رفع الأجور أن تعزز تلقائياً الإيرادات الضريبية، ولكن حتى التغيير الطفيف في مستوى الدخل وفي الشرائح الضريبية الخاصة بالشركات يمكن أن يولد مكاسب كبيرة، ليس فقط في الاقتصادات المتقدمة. وفي ضوء استمرار أوجه عدم المساواة الناجمة عن هذه الأزمة، يبدو أن الحجة التي يدافع بها البعض من أجل فرض ضريبة على الثروة، حجة وجيهة وقاطعة. ومع ذلك، فإن توقيت إدخال التغييرات على قوانين الضرائب سيتمم بالأهمية وينبغي أن يعكس الظروف المحلية. وهناك حاجة أيضاً إلى مراجعة ضرائب وإعانات أخرى، بما في ذلك تريليونات الدولارات المخصصة لدعم أنواع الوقود الأحفوري

والزراعة الصناعية. وبالنسبة للبلدان النامية، على وجه الخصوص، فإن التحدي المتمثل في توسيع الحيز المالي سيتطلب دعماً دولياً متضافراً.

وفي المدى القصير، يمثل تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات من خلال تخصيص عدد كبير من حقوق السحب الخاصة أكثر الخيارات جدوى وأقلها إرهاقاً؛ وقد اقترح الأونكتاد ما بين 1 و3 تريليونات حسب ما إذا تقرر أيضاً إدخال تنقيحات على المخصصات لتيسير التوصل إلى اتفاق سياسي، من عدم ذلك. ثم إن وقف سداد الديون وتخفيف عبء الديون في المدى القصير أمران أساسيان لتجنب تحول أزمات السيولة إلى أزمات ملاءة متكررة. ومن المرجح أن تُفرز مبادرة مجموعة العشرين بشأن وقف سداد الديون، التي يجري تنفيذها حالياً، نتيجة متواضعة وغير كافية بالمرّة على الرغم من أنها توفر حيزاً مرحباً به لالتقاط الأنفاس لأكثر من 40 بلداً من بين 73 بلداً تستوفي شروط الأهلية.

وسيلزم اتخاذ تدابير إضافية لكسب مساهمة الدائنين من القطاع الخاص والمتعددي الأطراف من أجل توسيع نطاق هذه المبادرات لتشمل مجموعة أوسع من البلدان المحتاجة بناء على طلبها، وتمديد مدتها، فضلاً عن الانتقال من وقف سداد الديون إلى تخفيف عبء الديون عند الاقتضاء. ونظراً لانتشار وكالات تقدير الجدارة الائتمانية الخاصة على نطاق واسع ودورها الحاسم في تيسير أو منع التقدم في مجال وقف سداد الديون وتخفيفها، فقد آن الأوان للعمل بنشاط من أجل إنشاء وكالة للتصنيف الائتماني تخضع لرقابة السلطات العامة.

ولن ينفع تعزيز السيولة الدولية إلا جزئياً إذا تُركت الأسواق المالية الدولية من دون تنظيم. ذلك أن التدفقات الرأسمالية الدولية المتقلبة تولّد دورات تزيد من الهشاشة المالية للبلدان المتلقية، ولا سيما في العالم النامي. وسيتعين أن تكون تدابير الحماية، بما في ذلك الرقابة على رؤوس الأموال، مصممة وفقاً لخصائص كل بلد، وأن تتحدد حسب طبيعة ودرجة الانفتاح المالي للبلد، والبنية المؤسسية لنظامه المالي. ولتعزيز فعالية هذه السياسات المحلية، ينبغي إبقاء إدارة حساب رأس المال خارج نطاق اتفاقات التجارة والاستثمار الإقليمية والثنائية. وعلاوة على ذلك، ستكون الرقابة على رأس المال أكثر فعالية إذا تم التحكم في تدفقات رأس المال في كلا طرفي العملية، أي في البلدان المرسل والمرسل إليه على السواء.

الهروب الكبير، الجزء 2: إصلاح العمارة العالمية

تشمل هذه التدابير التي تهدف إلى الإنقاذ والبدء في عملية الإنعاش إصلاحات أعمق في الهيكل المتعدد الأطراف التي ستكون ضرورية لمواصلة الانتعاش وبناء القدرة على الصمود.

ويمثل تقييد نفوذ الشركات شرطاً أساسياً للتعافي بشكل أفضل. ثم إن تدابير مكافحة الاحتكار أصبحت مطروحة على جدول الأعمال على الصعيدين الوطني والإقليمي. بيد أنه ينبغي تعزيز وتفصيل الاتفاقات المتعددة الأطراف القائمة مثل مبادئ الأمم المتحدة وقواعدها المنصفة من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية التي اعتمدها الجمعية العامة في عام 1980، وذلك بدعم مؤسسي مناسب، من قبيل سلطة عالمية للمنافسة. ويجب أيضاً اتخاذ إجراءات إضافية، تمس الحاجة إليها بسبب الأزمة الحالية، فيما يتعلق بقياس الأسعار، وإساءة استخدام براءات الاختراع، وغير ذلك من الممارسات المانعة للمنافسة التي تتبعها شركات صنع المستحضرات الصيدلانية العملاقة والمنصات الرقمية، لضمان أن يكون الانتعاش عادلاً ومرناً على حد سواء.

ومن الممكن أن تساعد تدابير تضيق الخناق على تجنب دفع ضريبة الشركات والتهرب من دفعها وغير ذلك من أشكال التدفقات المالية غير المشروعة على توسيع الحيز المالي والتصدي للتحدي الذي تطرحه أوجه عدم المساواة. وتشير التقديرات الأخيرة إلى أن الخسائر في الإيرادات، الناجمة عن التدفقات المالية غير المشروعة التي تحركها دوافع ضريبية وحدها، تتراوح بين 49 و193 بليون دولار، أي ما يمثل 2,3 في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأفريقيا، على التوالي. وتتطلب الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى إصلاح النظام الضريبي الخاص بالشركات الدولية طاقةً جديدة، بدءاً ببذل جهود أكثر تضامناً لتضييق الخناق على الملاذات الضريبية في الشمال، وإنشاء سجل عالمي للأصول يتيح الإمكانية لتطبيق ضريبة الثروة على كبار الأثرياء والانتقال إلى نظام ضريبي موحد يعترف بأن أرباح الشركات الدولية تتولد بشكل جماعي على مستوى المجموعة.

وسيتطلب التمويل المستدام خيارات نشطة في مجال التمويل العام. وعلى الصعيد الدولي، يعني ذلك تعزيز قدرة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على الإقراض. ويمكن أن يتأتى هذا الإقراض الجديد من حاملي الأسهم الحاليين على نحو يعيد توجيه الإعانات الضارة بالبيئة، مثل الإعانات المخصصة لدعم أنواع الوقود الأحفوري والزراعة الصناعية، إلى

القاعدة الرأسمالية لهذه المؤسسات، أو من مصادر أكثر ابتكاراً، مثل ضريبة المعاملات المالية، وينضاف إليه الاقتراض في أسواق رأس المال الدولية، مع مراجعة مدروسة لدرجة إخلاص المقرضين الممكنين لمبدأ الرصانة المالية. وفي المقابل، ينبغي لهذه المؤسسات أن تعيد تقييم مشروعية سياسات الإصلاح بما يتماشى مع خطة إنمائية أكثر استدامة وشمولاً.

وعلى الصعيدين الوطني والإقليمي، تحتاج المصارف العامة والإنمائية أيضاً إلى المزيد من الدعم، وهو ما يتطلب إخلاص الحكومات في إنجاز ولاياتها والسماح لمصارفها بالإقراض بما يتجاوز المعايير الضيقة للغاية للتصنيف بدرجة AAA من قبل وكالات التصنيف الكبرى في العالم. ثم إن الدور المزدوج الذي تضطلع به وكالات تقدير الجدارة الائتمانية باعتبارها لاعباً وحكماً في الأسواق يحتاج إلى مراجعة، نظراً لتأثيرها على قدرة البنوك على حشد رأس المال لمزيد من الإقراض.

ويمكن أن توفر خطة مارشال للتعافي الصحي العالمي إطاراً مخصصاً لبناء القدرة على الصمود في المستقبل. ولكن ينبغي أن تأخذ هذه الخطة اسمها على محمل الجد. وهذا يعني في المقام الأول التحلي بالسخاء. وإذا ما استوفى مجتمع المانحين هدف المساعدة الإنمائية الرسمية البالغ 0,7 في المائة في العامين المقبلين، فإن ذلك من شأنه أن يولد شيئاً يزيد على الالتزامات الحالية بمبلغ قدره 380 بليون دولار. ويمكن أن يكمل مبلغ إضافي قدره 220 بليون دولار تجمعه شبكة مؤسسات التمويل المتعددة الأطراف والإقليمية حزمة دعم بقيمة 600 بليون دولار على مدى الأشهر الـ 18 إلى الـ 20 المقبلة. وينبغي أن يُوزَّع قسط كبير من الأموال على شكل منح ولكن مع إفساح المجال لتقديم قروض دون فائدة، على أن يتحدد التوزيع الدقيق حسب تطور استجابة الطوارئ. وأخيراً، ونظراً لتعدد جوانب جهود الإنعاش، يمكن التفكير في إنشاء وكالة مخصصة تعتمد، مثل خطة مارشال، على موظفي الوكالات القائمة فضلاً عن العاملين في القطاع الخاص، على أن تقوم العملية على الخبرات المحلية والتنسيق على الصعيد المحلي منذ البداية. وعلى غرار النموذج الأصلي، تظل وكالة مركزية للتمويل والرقابة مرتبطة بالوكالات العامة الوطنية من خلال آلية تنسيق إقليمية نموذجاً يحتذى به.

وأخيراً، ينبغي إنشاء هيئة عالمية للديون السيادية، تكون مستقلة عن مصالح الدائنين أو المدينين (المؤسسين أو الخاصين) لمعالجة العيوب المتعددة في الطريقة الحالية للتعاطي مع إعادة هيكلة الديون السيادية. ومرة أخرى، سلطت أزمة كوفيد-19 والجهود المتعثرة للمجتمع الدولي من أجل الاتفاق على تدابير طارئة لتعليق الديون وتخفيفها،

الضوء على التجزؤ الشديد للإجراءات القائمة ودرجة تعقيدها، كما أبرزت النفوذ غير العادي الذي يملكه الدائنون الرافضون لفكرة إعادة الهيكلة من حيث القدرة على تخريب عمليات إعادة الهيكلة، وما ينتج عن ذلك من انعدام القدرة على حل الأزمات.

وينبغي أن توفر هذه السلطة، كحد أدنى، أطراً ومبادئ توجيهية متسقة لتيسير التجميد التلقائي والشامل للوضع الراهن في حالات الكوارث المعترف بها، وتكفل وضع الاحتياجات الإنمائية الطويلة الأجل، بما في ذلك إنجاز خطة عام 2030، في الاعتبار بطريقة منهجية في تقييمات القدرة على تحمل الديون، وتوفير منتدى مستقلاً لتقديم مشورة الخبراء إلى الحكومات التي تطلب ذلك. وفي المدى الأطول، ينبغي أن توفر الهيئة مخططاً للإصلاح الشامل للآليات الحالية لتسوية الديون السيادية من أجل تحقيق التوازن بين مصالح الدائنين والمدنيين بشكل عادل، وتعمل على سد الثغرات التي يتذرع بها الدائنون الرافضون لإعادة الهيكلة، وتقديم المصالح الجماعية الطويلة الأجل للكثيرين على المكافآت المالية القصيرة الأجل للقلة.

خاتمة

نظراً لما ألحقه فيروس كورونا المستجد من دمار بالحياة البشرية والاقتصادية، فإنه يفسح المجال أمام إجراء تغيير دائم، حيث إنه كشف أوجه القصور في العالم الذي كان قائماً قبل أن يشق هذا العامل المسبب للمرض طريقه في جميع أنحاء العالم. لقد فعلت الأزمة المالية التي شهدتها العالم منذ عقد من الزمن الشيء نفسه، لكن العالم لم يرق إلى مستوى التحدي، وكنا لا نزال نعيش مع آثار ذلك الفشل عندما انتقل الفيروس من الحيوان إلى الإنسان في أواخر عام 2019. والمشاكل المطروحة الآن أكبر حجماً. ولكن البيئة الفكرية المحيطة بها أكثر حيوية، والإرادة السياسية للتصدي لها تُظهر بعض علامات الحياة الواعدة. هناك إذن أسباب للأمل، ولكن لا يوجد مجال للرضا عن الذات.

